تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استطاعت هذه الأخيرة خلال العشريتين الأخيرتين أن تبرهن على فعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، وخلق مناصب شغل، وهذا ما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مايلي:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد حاول الكثير من الباحثين إعطاء تعريف وتصنيف لهذا النوع من المؤسسات، فقد إجتهدوا في إعطاء العديد من التعريفات والتصنيفات لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تعددت التعريفات المحددة لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لطبيعة المعيار المستخدم في التعريف، حيث أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا، يتم استخدامها في أكثر من75 دولة، ولكنها تتقارب كلما اشتمل المفهوم على حزمة من المعايير منها[1]:

أولا- المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك نوعان من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي:

1/ المعايير الكمية:

من بين المعايير الكمية التي تحدد حجم المؤسسات المعايير التالية[2]:

- معيار عدد العاملين؛
- معيار حجم رأس المال؛
- معيار رقم الأعمال؛
- معيار الحصة السوقية؛

[1]- صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة ، الدورة التدريبية PME/PMI، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2003، ص15- 17.

[2]- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص15، 16.

إضافة إلى:

- معيار الحصيلة السنوية[1].

2/ المعايير النوعية:

لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون المؤسسة صغيرة أم لا، ومن أكثر المعايير شيوعا[2]:

- طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية؛

- الاستقلالية؛

- حجم السوق.

وعلى الرغم من تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات، ظهرت مجموعة من التعريفات على المستوى الدولي ركز البعض فيها على الجانب النظري والبعض اعتمد على الجانب الكمي، وبذلك يكون التعريف أكثر دقة كلما اشتمل على مجموعة كبيرة من المعايير النوعية والكمية.

ثانيا- بعض التعاريف المحددة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1/ تعريف الاتحاد الأوروبي:

بعد محاولات عديدة لتوحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الإتحاد الأوروبي أقرت اللجنة الأوروبية في 1996/60/07 مفهوما جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل ضمان تناسق السياسة الأوروبية الموحدة، وفي هذا التعريف استخدمت ثلاثة معايير أساسية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، درجة الاستقلالية، وكانت عمليات تصنيف المؤسسات كمايلي[3]:

- **المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي توظف أقل من 250عاملا، ورقم أعمالها لا يتجاوز مليون وحدة أوروبية، ونسبة مشاركة المؤسسات الكبيرة في رأسمالها أقل من 25%.

---

[1]- عمران عبد الحكيم، إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ، رسالة ماجستير، فرع الإستراتجية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006، ص 4.

[2]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار عبد العلي، الريادة وإدارة الأعمال ، دار الحامد للنشر، عمان، 2010، ص 81.

[3]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص 3، 4.

- **المؤسسة الصغيرة:** هي تلك التي تشغل أقل من 50 عاملا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها 07 مليون وحدة أوروبية، مع بقاء معيار الاستقلالية السابق قائما.

- **المؤسسة المصغرة (الصغيرة جدا):** هي تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها 10.

2/ منظمة العمل الدولية:

عرفت منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي[1]:

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغ لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس المال عن 100 ألف دولار.

ويوجد تعريف ثاني حيث أعطت منظمة العمل الدولية عددا من التوصيات بخصوص غالبية الدول الإفريقية تحدد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من 50 عاملا وأن لا يتجاوز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن 1000 دولار لكل عامل يزداد إلى 5000 ألاف دولار في بعض الصناعات، وألا يزيد رأس مال المؤسسة عن 100 الف دولار.

3/ تعريف البنك الدولي:

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي[2]:

- **المؤسسة المصغرة:** هي التي يكون فيها أقل من10 موظفين، وإجمالي أصولها اقل من 100 ألف دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100 ألف دولار أمريكي.

- **المؤسسة الصغيرة:** هي التي تظم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

- **المؤسسة المتوسطة:** عدد موظفيها أقل من 300 وموظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

---

[1]– شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2008/2007، ص ص 10، 11.

[2]– سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبـــــل، جامعة غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2013، ص 3.

4/ تعريف اليابان:

تعرف في اليابان وفقا لمايلي[1]:

- **المؤسسة الصغيرة:** من فرد إلى 9 أفراد.

- **المؤسسة المتوسطة:** من10 إلى 199 فردا.

- **المؤسسة الكبيرة:** من 300 فأكثر.

5/ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون 1953 فان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتم إمتلاكها بطريق مستقلة حيث تسيطر في مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ويتم التركيز في تحديد التعريف على معيار المبيعات وعدد المستخدمين[2]:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي؛

- المؤسسة الصناعية أكثر من 250 عامل على الأقل؛

- المؤسسات التجارية بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.

6/ تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية[3]:

- حجم التداول لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛

- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي؛

- عدد العمال والموظفين لا يزيد على 250 مواطن.

---

[1]– صالح صالحي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 18.

[2] -Gross. h, petite entreprise et grond, Marchè, 2d, organisation, paris, 1960, p16.

[3]– نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص ص 25، 26.

وبما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال الصناعات التحويلية.

7/ تعريف دول جنوب شرق آسيا:

دول جنوب شرق آسيا أوجدت تعاريف ومعايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا ولا تتلاءم مع واقع الحال عندها وقد عرفتها كمايلي[1]:

- أندونسيا: أقل من 19 عامل؛

- ماليزيا: أقل من 25 عامل؛

- الفلبين: أقل من 99 عامل؛

- سنغافورة: أقل من 50 عامل؛

- تايلاند: أقل من 5 عمال.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكلت المؤسسة الاقتصادية عموما المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، وضمن هذه المؤسسات يظهر للوجود أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتتوضح أهمية هذه المؤسسات وخصائصها من خلال:

أولا- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات ولعلى أهميتها تكمن في النقاط التالية[2]:

1- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب؛

2- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية؛

---

[1]- نفس المرجع ، ص 27.

[2]- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، دار الأمين، القاهرة، 2000، ص ص 31، 32.

إضافة إلى[1]:

3- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة و النائية؛

4- استيعاب القدرة الكامنة للأفراد خاصة منهم ذي الكفاءات والمهارات؛

5- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجلات مختلفة فلاحيه و خدماتية مما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛

6- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛

7- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛

8- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛

9- خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

ثانيا- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص التالية[2]:

1- سهولة الإنشاء والتكوين: حيث أنها تمتاز بانخفاض رأس المال المطلوب لإنشائها وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوينها، حيث نجد في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إداريا أقل من 24 ساعة؛

2- القدرة على تقديم منتجات وخدمات جديدة: ذلك أن قدرتها تتجلى أكثر في تقديمها المنتجات المتباينة لإشباع الرغبات المختلفة للمستهلكين؛

3- القدرة علي الانتشار في المناطق الأقل تطورا: حيث من خلال انتشارها في المناطق النائية والمعزولة تعمل على توزيع الدخل وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة؛

---

[1]- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص ص 35، 36.

[2]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

4- القدرة على تدعيم المؤسسات الكبيرة: حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبيرة، ذلك أن من مقدراتها تقوية المؤسسات الكبيرة من خلال توفير الإستهلاكات الوسطية، أو تقوم بدور التوزيع والتقديم للخدمات؛

5- القدرة على ضمان الفعالية في التسيير: إن بساطة هيكلها التنظيمي والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، ومرونة نظام الاتصال الداخلي، يمثل سمات طرق التسيير فيها، وهو ما يجعل من العملية التسييرية تضمن تحقيق مؤشري الكفاءة والفعالية على مستوى جميع مستوياتها الوظيفية، وهو ما يتناسب مع سرعة اتخاذ القرارات التي تضمن سرعة التأقلم مع بيئة الأعمال السريعة التقلب؛

6- القدرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الاستفادة من مميزات الوضع المالي الجديد وذلك نظرا للطبيعة المرنة لهذه المتغيرات، وأصبحت فرصة بقائها ونموها أكبر بكثير من المؤسسات الكبيرة (إمكانية التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته)؛

كما يمكن إدراج الخصائص التالية[1]:

7- تتميز بمرونة كبيرة تتمثل في إمكانية تغيير نشاطها حسب احتياجات السوق مما يجعلها مرنة اتجاه تغيرات المحيط؛

8- تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد أكثر على التكنولوجيا، وهذا ما يجعلها أداة لخلق مناصب العمل وبالتالي امتصاص البطالة؛

9- اعتمادها على المواد الأولية المحلية، مما يجنبها تقلبات سعر الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية؛

10- تعتبر أداة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات بالدول النامية، وذلك من خلال توفير السلع المحلية بدلا من إستيرادها، وكذا مساهمتها في تصدير بعض من إنتاجها؛

11- تساهم في زيادة الدخل القومي خلال فترات قصيرة نسبيا، بسبب دخولها في دورة الإنتاج بسرعة لأن إنشائها في فترة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

12- تعتبر أداة لتعبئة الموارد المدخرة لدى المواطنين والاستفادة منها في المجالات الاستثمارية المختلفة؛

[1]- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص 20.

13- تعتبر مصدر أساسي للابتكار والتجديد فالعديد من المؤسسات في الدول النامية نجحت في تقليد قطع الغيار والآلات و أصبحت بديلا للقطع المستوردة؛

14- تعتبر هذه المؤسسات مصدرا لمراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين، نظرا لتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يؤدي إلى اكتسابهم المعلومات والخبرات التي تؤهلهم لقيادة مشاريع استثمارية تفوق حجم مؤسستهم الحالية؛

إضافة إلى[1]:

15- تتميز هذه المؤسسات بالجمع بين الإدارة والملكية أفردا وشركاء؛

16- استقلال الأداء حيث أن صاحب المؤسسة هو المدير؛

17- درجة المخاطرة في هذه المؤسسات ليست كبيرة؛

18- لا تتطلب هذه المؤسسات كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد عدة معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها مايلي:

أولا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السائد، وهو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظيم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها، وبالتالي تحكم سير نشاطها.

1/ المؤسسات الفردية:

هي تلك المؤسسة التي يمتلكها شخص واحد أو عائلة، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها[2]:

- السهولة في التنظيم والإنشاء؛

- صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن؛

---

[1]- نفس المرجع ، ص 18.

[2]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص 26.

– صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل وإتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

2/ الشركات:

وتعرف الشركة بأنها المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة، وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رأسيين هما[1]:

– **شركات الأشخاص:** كشركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات التوصية بالأسهم.

– **شركات الأموال:** كشركات المساهمة.

ثانيا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى:

1/ المؤسسات العائلية:

"تمارس المؤسسات العائلية نشاطها داخل المنازل أو قريبا منه في المدن والقرى، وهي تشبه مؤسسات الأكواخ المنتشرة في الدول الأسيوية التي يمارسها أفراد الأسرة.

وتعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عمليتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان.

وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان، حيث تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.

وتعتمد المؤسسات العائلية على العمل اليدوي لأنها بدائية وتمويلها محدود"[2].

---

[1]- نفس المرجع، ص 27.

2– شعيب أتشي، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

2/ المؤسسات الحرفية:

"تعد من أقدم أشكال المؤسسات حيث كان الصناع وأرباب الحرف يعملون في حوانيت صغيرة ويساعدهم عدد من العمال والصبية وهي غالبا ما تحتاج إلى تدريب خاص ومهارة فنية كبيرة لممارستها كما الحرف الأخرى، كما أنها قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال وترتبط أيضا بالمناطق الحضرية، وتمارس العمل داخل ورش يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال"[1].

ثالثا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات[2]:

1/ المؤسسات غير المصنعة:

تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، و مع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد.

أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو باشتراك مع عدد من المساعدين يبقى دائما نشاطا يدويا يصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2/ المؤسسات المصنعة:

يجمع هذا الصنف المؤسسات المصنعة كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، وباستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

---

[1]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ليبيا، 2005، ص 45.

[2]- شعيب أتشي، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

رابعا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات على هذا الأساس إلى[1]:

1/ مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2/ مؤسسات إنتاج السلع الوسطية:

ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسطية والتحويلية الممثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة البلاستيكية، صناعة مواد البناء المحاجر والمناجم، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها، خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3/ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة احتياجها إلى الآلات والمعدات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا.

بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في بعض البلدان المصنعة.

أما في الدول النامية فان نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن أو الآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية، وتجمع بعض التجهيزات والآلات انطلاقا من قطع غيار أغلبها مستورد كتركيب الآلات الكهرومنزلية وأجهزة التلفاز مثلا.

[1]- نفس المرجع، ص 10- 12.

خامسا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الملكية

ويمكن تصنيفها إلى مايلي:

1/ المؤسسات العامة:

"يقصد بالمؤسسة العامة تلك النوع من المؤسسات التي تمتلكها وتديرها سلطة عامة (محلية أو مركزية) سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها.

من هنا فإن المؤسسات العامة تهدف في المحل الأول من الاعتبار إلى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساسا إلى تحقيق الربح"[1].

2/ المؤسسات الخاصة:

"وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد (كشركات الأموال و شركات الأشخاص)، تهدف أساسا إلى تحقيق الربح"[2].

3/ المؤسسات المختلطة:

"وهي بصورة عامة المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاعين العام والخاص"[3].

"وهذا النوع من المؤسسات يجمع بين الاعتبار الشخصي والاعتبار المالي"[4].

4/ التعاونيات:

"فالمؤسسات التعاونية يمكن أن تكون مؤسسات إنتاجية، أو مؤسسات استهلاكية، أو مؤسسات للإسكان، أو لتنظيم استخدام جهود العمال المنظمين إليها والدفاع عن مصالحهم.

---

[1]- نفس المرجع، ص 13.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص 14.

[3]- نفس المرجع، ص 14.

[4]- توشي حسين، تطور رأس مال الشركة ومفهوم الربح في الشركات التجارية، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 22.

وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة، وتتميز عن المؤسسات العامة والخاصة، بعدد الخصائص التي تعطي لها ذاتية متميزة تتفق وطبيعة التعاون كأسلوب من الإدارة الاقتصادية لموارد المجتمع"[1].

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على التكيف بصورة أسرع مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، فهي تلعب دور المروج الرئيسي للأنشطة الاقتصادية خاصة في المراحل الأولى من التنمية، ويظهر الدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية على أنها تمثل نحو(80- 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في مختلف دول العالم) ولها مساهمات كبيرة في الصادرات.

ويمكن حصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تدعيم المؤسسات الكبيرة وتلبية الطلب على السلع الاستهلاكية

ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أولا- تدعيم المؤسسات الكبيرة

"تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الإنتاجية الكبيرة، حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبرى، لأنها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، بالإضافة أن المؤسسات الكبيرة تحقق خفضا في التكاليف، من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي"[2].

"تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكامل مختلف القطاعات فعلى سبيل المثال تجربة بعض الدول كاليابان، كوريا الجنوبية في هذا الاتجاه نموذجا ناجحا يمكن الاستفادة منه، فالعديد من هذه المؤسسات الكبيرة في هذه الدول تعهد عن طريق التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بعمليات عديدة ومتنوعة تتطلبها منتجات تلك المؤسسات.

---

[1]- شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 14.

[2]- دراجي كريمو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تحليل إقتصادي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 31.

ومن بين الأهداف المنتظر تحقيقها من وراء إدماج مجموعة صناعية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الوصول إلى تكثيف النسيج الصناعي القائم وتنظيم الاستهلاكات الوسطية"[1].

1/ تكثيف النسيج الصناعي:

وينتظر أن يتحقق التكثيف الصناعي بفضل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطورات التالية[2]:

- توسيع سوق المؤسسات العمومية، عبر استهلاكها للمنتجات نصف مصنعة وتامة الصنع؛
- ارتفاع معدلات التكامل الاقتصادي بفضل عملية المقاولة الباطنية؛
- المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

2/ تنظيم الاستهلاكيات الوسطية:

"تعتبر المقاولة الباطنية إحدى أهم النشاطات الصناعية التي تقوم بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فأصبحت الصناعات الكبرى في مجلات عديدة تعتمد على المنتجات المقدمة بفضل هذا النشاط الذي يبقى النشاط الأساسي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة"[3].

3/ تنمية الصادرات:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تقديرية[4]:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا وروجا في الأسواق الخارجية؛

---

[1]- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، مرجع سابق، ص 22.

[2]- نفس المرجع، ص 22.

[3]- نفس المرجع ، ص 23.

[4]- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، فرع علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص 58، 59.

– اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛

– تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط إلى أخر ومن خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا، وبين 40% إلى 46% في الدنمرك وسويسرا، و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000، وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا، والى50 % في الصين، وترتفع هذه الحصة حيث تضمنت الإحصاءات جزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

4/ المحافظة على استمرارية المنافسة:

"تتنافس الأعمال الصغيرة والأعمال الكبيرة في ما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد.

ففي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع والتطوير، وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها الأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين المنتج، وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود"[1].

ثانيا– تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية

"تساهم عملية تفكيك الاستثمارات الصناعية الكبيرة وتجسيدها في صناعات صغيرة ومتوسطة في تحقيق تنوع النشاط الصناعي بفعل التوزيع العمودي لها على مختلف الفروع.

ولما كان الأمر يتعلق بتطوير الصناعة المنتجة للسلع الاستهلاكية أو ما يعرف بالاستهلاك النهائي فإن دور الصناعة الصغيرة والمتوسطة يكون كبيرا، طبيعة هذه الصناعة لا تتطلب تكنولوجيا عالية، ولا إمكانيات (مالية ومادية)، يسمح من خلاله للصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تتطور وتتوسع في

[1]– ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 25.

هذه الفروع وهو ما يكون له أثر على مساهمتها في تلبية الحاجيات الجارية للسكان من مختلف السلع والمنتجات سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني.

إن من بين أدوار هذه الصناعات هو تغطية جزء من السوق (المحلي/الوطني) بالسلع والمنتجات وتحسين علاقة العرض والطلب من هذه السلع"[1].

المطلب الثاني: أداة للتنمية المحلية وامتصاص البطالة

ويتحقق ذلك من خلال مايلي:

أولا- أداة للتنمية المحلية

"تتميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالحجم الصغير وبالاستهلاك الضعيف لرأس المال، وبسهولة توطينها وأيضا باستعمالها لتكنولوجيات بسيطة وهي الخصائص المناسبة للاقتصاديات، حيث تتماشى واهتمامات التنمية على المستوى المحلي، ومثال على ذلك الجزائر التي لم تعطي الدور والمكانة الحقيقية لهذه المؤسسات في المناطق الريفية في بداية الثمانينات حيث انتهجت سياسة توطين هذه المؤسسات بالمناطق الداخلية والجبلية بوضع برامج للتصنيع المحلي المختلفة.

إن ضعف كلفة الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها بتعبئة موارد مالية عالية يمكن حقنها في جهاز الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في المجتمع ككل ومنه زيادة الإنتاج"[2].

ثانيا- امتصاص البطالة

"تعتبر مشكلة البطالة من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، حيث تشير الإحصائيات أن متوسط معدلات البطالة في دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام 1983 إلى 1995 تتراوح بين 6.1% و23% بالدنمرك، كما تشير إلى نحو 14% بالنسبة للدول العربية لعام 2000.

[1]- لخلف عثمان، دور المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، فرع علوم اقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993، ص 84.

[2]- حسن رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الثاني، جامعة سطيف، 2003، ص 204.

يعتقد الكثير من الباحثين والمختصين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمختلف الدول الاقتصادية أحد أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لاستعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية المتاحة في سوق العمل، خصوصا إذا علمنا أن المشروع الصغير عندما يوفر فرصة عمل واحدة، فإنه يحتاج لإضافة استثمارات تعادل خمس (5/1) الاستثمارات اللازمة لنظيره من المشروعات الكبيرة لكي يوفر نفس فرصة العمل، ويمكن أن تصل إلى أقل من تلك النسبة، وذلك راجع إلى انخفاض معيار رأس المال في هذا النوع من المؤسسات، ولقد أصبح دورها واقعا ملموسا في القليلة الماضية في العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير بعض الدراسات أن ثلثي القوى تعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد استطاعت هذه المؤسسات تشغيل حوالي 1649784 عاملا في الجزائر سنة 2009 من هذه النقطة الأخيرة يبرز دور هذه المؤسسات خاصة الصناعية منها في تكوين اليد العاملة التي تواكب احتياجات سوق العمل، من خلال برامج تدريب قصيرة المدة، وبهذا تستطيع تقليص الهوة بين التكوين والعمل الميداني المتطلب في مثل هذه المؤسسات، أي الرفع من كفاءات اليد العاملة الحالية والمستقبلية، وما يلاحظ هنا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعرف تأخر نوعا ما مقارنة بالمؤسسات الخدمية في الجزائر.

لقد أصبحت قضية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في استيعاب العمالة الوطنية العاطلة، وخلق فرص وظيفية جديدة قضية خارج نطاق النقاش لدى العديد من الباحثين والمتخصصين، فهناك من يرى أنه لو كل مشروع صغير استطاع آن يستوعب عنصرا واحدا عاطلا عن العمل لكان ذلك كفيلا بحل مشكل البطالة في أي دولة، وذلك إذا كانت هذه الدولة تظم عددا ضخما من هذه المشاريع"[1].

المطلب الثالث: لامركزية القرار وترقية روح المبادرة

أولا- لامركزية القرار

"تجمع اللامركزية كسياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الحدين التمركز الصناعي حول المناطق العمرانية الكبرى، والعمل على تحرير قدرات الإنسان على الإبداع وانطلقا من المرونة التي تميز توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة فإنها تصبح تشكل بتوسعها سلسلة وسيطية بين أقطاب صناعية (مؤسسات، مركبات صناعية) التي يصعب من الناحية التقنية والاقتصادية إعادة توطينها عكس الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن إقامتها في مختلف المناطق"[2].

[1]- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، سوريا، 2001، ص ص 12، 13.

[2]- نفس المرجع، ص 13.

ثانيا- ترقية روح المبادرة والتجديد

"يعد الأفراد وحدات العمل الصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والابتكارات، حيث نجد أن المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال 25 سنة الماضية هم الأفراد والمشروعات الصغيرة حيث يعود أكثر من 3/1 إلى الأفراد وأكثر من 4/1 إلى المؤسسات التجارية الصغيرة"[1].

"وتتميز منشآت الأعمال الصغيرة بأنها أكثر إبداعا من المنشآت الكبيرة المملوكة من قبل الدولة بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية، هذا بالإضافة إلى أن الأعمال الكبيرة تركز على المنتجات التي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة وغالبا ما تكون المشاريع الصغيرة هي الرائدة في إيجاد فكرة منتج جديد الذي لا يتميز بطلب مؤكد وصعوبة تحقيق مبيعات كافية لمنتج جديد"[2].

"ولقد نجحت هذه المشروعات في العديد من الدول النامية في تقليد العديد من قطع الغيار للماكينات و الآلات وتطويرها لتصبح بديلا جيدا للقطع المستوردة، إن التجربة الهندية ثرية في إرساء هذا الاتجاه حيث لا يقل الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإبداع والتدريب والابتكار.

إن من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود المشروعات الصغيرة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع، كما أن وجود هذه المشروعات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكلفة، وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تقليل المخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمو إلى المناطق الأكثر نموا في الدول نفسها، بل إن هذه المشروعات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة"[3].

---

[1]- نفس المرجع، ص 13.

[2]- ماجدة عطية، مرجع سابق، ص 25.

[3]- عثمان لخلف، مرجع سابق، ص 93.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل لكي تنمو وتواصل نشاطها وتختلف الحاجة إلى التمويل باختلاف المرحلة التي تمر بها، فاحتياجات المؤسسة عند الانطلاق تختلف عن تلك الاحتياجات التي بعد الانطلاق، فتتوجه المؤسسة إلى المصادر الداخلية للتمويل، وهي مدخرات مملوكة لأصحاب المؤسسة، وغالبا ما تكون غير كافية، ولهذا في المقابل تظهر الحاجة إلى التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه المؤسسة عند عدم كفاية مصادر التمويل الداخلي.

المطلب الأول: ماهية التمويل

تتمثل عملية التمويل في إيجاد الموارد المالية اللازمة من أجل توظيفها في المؤسسات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشكلة الأساسية هي في كيفية الحصول على الأموال بزيادة الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي كان التمويل هو الحل لسد هذه المتطلبات.

أولا- مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل في العقدين الآخرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعريفه عند الاقتصاديين، ويمكن إدراج التعاريف التالية:

التعريف الأول: الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية[1].

التعريف الثاني: ويقصد بالتمويل كذلك، تدبير الأموال والمبالغ النقدية الضرورية لقيام المؤسسة بالمشاريع الاستثمارية[2].

التعريف الثالث: ويقصد به أيضا توفير النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للاستهلاك والإنتاج، وذلك في فترات زمنية معينة[3].

---

[1]- محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربية، القاهرة، 2000، ص 15.

[2]- عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1992، ص 145.

[3]- نفس المرجع، ص 145.

التعريف الرابع: كما يقصد بالتمويل جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا، بما في ذلك الاستخدامات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها عبارة عن أعمال كثيرة في المشروع كالإنتاج والتسويق وغيرها[1].

التعريف الخامس: هناك معنى عام للتمويل ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي[2].

ثانيا- أهمية التمويل

مهما تنوعت المؤسسات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل نشاطها، حيث تعتبر التمويل الركيزة الأساسية للمؤسسة، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق التنمية وذلك عن طريق[3]:

1- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع والتي يترتب عليها:

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى التقليل من البطالة؛

- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

2- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل.....الخ)؛

3- يعمل التمويل على إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لاستمرارية نشاطها؛

4- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛

5- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

ثالثا- أشكال التمويل

ويمكن نوضحها من خلال مايلي:

---

[1]- بو الحقية عبد الكريم، العجز المالي ومشكلة التمويل في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، 1998، ص 27.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 165.

[3]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 98.

1/ حسب المدة التي يستغرقها التمويل:

وحسب هذا النوع ينقسم التمويل إلى مايلي:

- **تمويل قصير الأجل:** يقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين و الدائنين[1].

- **تمويل متوسط الأجل:** يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مؤسسات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات[2].

- **تمويل طويل الأجل:** وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه أيضا إلى المشاريع الإنتاجية التي تفوق مدتها خمس سنوات[3].

2/ من حيث مصدر الحصول:

وينقسم تبعا لمصادره إلى:

- **تمويل ذاتي:** يقصد به الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويقصد به أيضا مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققتها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها المالية، وتختلف قدرة المؤسسات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط بقدرة المؤسسة على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى[4].

---

[1]– ليلى لولاشي، التمويل المصرفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، فرع نقود وتمويل، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005/2004، ص 50.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 99.

[3]– نفس المرجع، ص 99.

[4]– نفس المرجع، ص 99.

- **تمويل خارجي:** يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال الخارجية التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، تتحصل المؤسسة على هذه الأموال وفقا لشروط وأوضاع يحددها سوق المال، وعائد الفرصة البديلة، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي، واحتياجات المؤسسة أي أنه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية (الاستثمارية أو الجارية) ويمكن حصر مصادر التمويل الخارجي في مايلي[1]:

أ- الحصول على أموال الملاك بإصدار أسهم جديدة كما في شركات المساهمة أو إضافة مساهمة حكومية؛

ب- الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية أو اتفاقية خاصة.

3/ من حيث الغرض منه: وينقسم إلى[2]:

- **تمويل الاستغلال:** هي الأموال المخصصة لمواجهة الاحتياجات وكافة النفقات المتعلقة بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة.

- **تمويل الاستثمار:** ويتمثل هذا التمويل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية كاقتناء الآلات والتجهيزات وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمؤسسة.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداخلية

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في مايلي:

أولا- المدخرات الشخصية

يلجا أصحاب المدخرات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية، و خصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة، إذ من الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات الحصول على مصادر التمويل الخارجي، إضافة إلى رغبة أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية[3].

---

[1]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 379.

[2]- بو الحقية عبد الكريم، مرجع سابق، ص 32.

[3]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 9.

ثانيا- التمويل الذاتي

"يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل ماليا مع المؤسسة، ويكفي هنا أن نذكر أن البنوك تشترط في كثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة.

يتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير الموزعة والاهتلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل، ويحسب التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

إجمالي التمويل الذاتي: النتيجة الصافية+ الاهتلاكات+ مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

تعتبر المصادر الذاتية من المصادر الأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد أظهرت العديد من الدراسات الميدانية اعتماد جزء كبير منها على هذا المصدر لتمويل نشاطاتها المختلفة وهي مجموعة من المصادر الخاصة عبارة عن المدخرات الشخصية والأرباح غير الموزعة.

وبمعنى أخر تعد من المصادر واسعة النطاق، كالموارد والاحتياطات المختلفة والمتراكمة كالأرباح والتحويلات.....الخ.

ويتعدى هذا المصدر على الموارد كتحصيلات مالك المؤسسة مثل الادخارات تحت الطلب، أو من خلال العقارات أو المواد المحصل عليها بعد الميراث، كما تمتاز هذه بالسهولة وعدم التعقيد لأنها تستخدم بدون إجراءات أو ترتيبات قانونية بالمقارنة بالمصادر الأخرى.

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزء الكبير من احتياجاتها التمويلية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى موارد أفراد العائلة المعتمدة والأصدقاء وبشكل خاص عند الإنشاء أو التكوين، والمشاكل هنا تتمثل في القيود الطبيعية على هذا المصدر خاصة كلما كانت الثروات الخاصة ضئيلة أو موجودة في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع الآخرين أو أصول تصعب إسالتها إلى نقود في زمن مناسب دون خسارة.

إن التمويل الذاتي يمثل المصدر الأساسي لتمويل الإستثمارات حيث يمول 60% إلى 70% من مجموع الإستثمارات، هو أحد أهم العناصر التي يجب أن تولى لها المؤسسة اهتماما بالغا فهو يعتبر:

- مؤشر متعلق بنشاط المؤسسة وضمانا لأصحاب الأموال لاستثمار أموالهم؛

– يعبر عن قدرة المؤسسة في تسديد ديونها والتزاماتها اتجاه المتعاملين الخارجيين وعليه كلما كان التمويل الذاتي مرتفعا فانه يعبر عن التسيير العقلاني للإمكانيات الخاصة للمؤسسة حتى تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها التمويلية من مصادر أخرى وذلك على المدى القصير أو المتوسط وطويل الأجل.

التمويل الذاتي= الاهتلاكات+ الاحتياطات+ المؤونات+ الأرباح المحتجزة.

1/ الاهتلاكات: هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول الناتج عن استعماله عبر الزمن، أو عن التطور التكنولوجي أو عن الآثار الأخرى.

2/ المؤونات: يمكن تعريف المئونة على أنها مبالغ مالية ترصد لمقابل انخفاض غير عادي في قيمة الأصول.

3/ الاحتياطات: تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة والتي تقتطعها من الأرباح المحققة وغير الموزعة والتي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة"[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخارجية

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات والتي نذكرها في مايلي:

أولا– الائتمان المصرفي

"يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يولها البنك للمؤسسة (للأشخاص أصحاب المشاريع) بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته، وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك.

وهنا يظهر جليا أن وظيفة الائتمان التي تقوم بها البنوك تحمل في طياتها الكثير من المخاطر، لذلك فالضرورة تستدعي تبني سياسات أو استراتجيات ائتمانية لتنظيم عملية تقديم التسهيلات الائتمانية"[2].

[1]– برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، فرع مالية ونقود، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص ص 91، 92.

[2]– توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص 93.

ثانيا- التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

"تعرف مؤسسات رأس المال المخاطر على أنها كل رأس مال يوظف على أنه تمويل ابتكار جديد، أو توسيع مؤسسة أو تأسيس مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، وتكون هذه الصيغة من التمويل على شكل المشاركة، بمعنى أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة ويرجع أصل مهنة رأس المال المخاطر إلى اليوناني طاليس مؤسسة علم الهندسة الذي أسس أول مشروع في التصنيع الزراعي (استخراج الزيت من الزيتون) بفضل القروض التي حصل عليها، والتي لولها لما تمكن من إنشاء وتطوير مشروعه، وتكررت التجربة خلال رحلات الإسبان والبرتغال إلى العالم الجديد خلال القرنين15، 16 م.

لذا من مصلحة الدول النامية خاصة الجزائر أن تعمل على تنمية هذه المؤسسات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق التنمية.

ولقد انتشرت هذه المؤسسات في الولايات المتحدة وبعدها في الدول الأخرى بهدف:

1- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري؛

2- التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة؛

3- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات النمو والعائد المرتفع.

وبذلك فان رأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات الغير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها، وهذه الاستثمارات في الآجال الطويلة وغير سائلة وذات مخاطر عالية بعوائد عالية نسبيا"[1].

ثالثا- الائتمان التجاري

حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل قصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع أو المواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فانه يعتبر مصدرا أليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في

[1]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص 107.

حجم المشتريات ولكن رغم ذلك يمكن أن يصبح هذا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذ لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق[1].

رابعا- التمويل غير الرسمي

"يشكل التمويل غير الرسمي أحد مصادر التمويل الخارجي لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك نتيجة للعراقيل التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية (الفساد الإداري، البيروقراطية) أو نتيجة للتحفظات الدينية في التعامل مع البنوك الربوية، حيث خلصت بعض الدراسات الحديثة التي حاولت تقدير أهمية التمويل الرسمي كميا، إلى انه يمثل في كوريا 70% من نسبة القروض التي قدمتها البنوك التجارية، وما بين 70% و80% من الائتمان غير الرسمي هو في الحقيقة موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ويعتمد أصحاب المشاريع في الدول المتقدمة و الفقيرة على السواء على المؤسسات غير الرسمية في تسيير معاملتهم، لكن هذه المؤسسات أكثر أهمية في الدول الفقيرة نظرا لعدم قدرتهم على التعامل مع مؤسسات التمويل الرسمية.

ويأخذ التمويل غير الرسمي العديد من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان، وغيرها من الأشكال الأخرى لهذا النوع من التمويل"[2].

خامسا- التمويل عن طريق المؤسسات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعيا من الحكومات نحو ترقية وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية ومنها منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقوم بإنشاء بعض المؤسسات والهيئات الحكومية لتقديم الدعم المالي والفني لهذه المؤسسات لتقليل من المشكلات المالية، وذلك بتقديم القروض والإعانات المالية (قروض متوسطة أو طويلة الأجل مخفضة الفوائد، أو إعانات مالية، أو قروض بدون فوئد)[3].

---

[1]- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات المصغرة المتوسطة، حالة ولاية تبسة، رسالة ماجستير، فرع إستراتجية المؤسسة للتنمية المستدامة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 25.

[2]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 10.

[3]- نفس المرجع، ص ص 10، 11.

سادسا- التمويل عن طريق الجمعيات المهنية

تقوم بعض الجمعيات المهنية بالمساهمة في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية والمساعدات المالية (نشر المعلومات التي تهم هذه المؤسسات، تقديم القروض بأسعار فائدة مخفضة.....الخ)، وما يمكن أن نذكره من نماذج لهذه الجمعيات "جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية" حيث كانت مساهمتها منذ عام 1990 حتى نهاية 1997 كمايلي[1]:

- عدد القروض المقدمة: 75599؛
- إجمالي المستفيدين: 28542؛
- عدد الوظائف التي أنشأت: 55680؛
- قيمة القروض: 21334250 جنيه مصري.

وبهذه النتائج يكون من المفيد تنظيم ودعم مثل هذه المبادرات للجمعيات والمنظمات غير الحكومية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا- التمويل عن طريق البورصة(السوق المالي)

"يمكن أن يكون السوق المالي ملجأ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا كان هناك قبول من المساهمين فتح رأس مالهم من جهة وتلاءم آلية وشروط البورصة من جهة أخرى، وفي هذا الصدد عرف السوق المالي دورا مكملا في مختلف أحجام المشاريع في الدول المصنعة.

عموما إن المؤسسات متوسطة الحجم التي تمتلك درجات عالية من النمو والكفاءة وهي الأكثر حظا للدخول في البورصة، غير أن طرح المؤسسة أسهمها في السوق لزيادة مواردها أو السندات صعب عندما يكون الحجم صغير نسبيا.

ويستحيل طرح هذا النوع من القيم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في العديد من الدول النامية لغياب الأسواق المالية بحد ذاتها، فإذا وجدت تقتصر على عدد محدود جدا من المؤسسات"[2].

---

[1]- نفس المرجع، ص 10.

[2]- برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص 109.

ثامنا- التمويل عن طريق القطاع التكافلي والزكوي

"لقد أصبح القطاع التكافلي والزكوي أحد أهم مصادر التمويل والأكثر تأثيرا في الحركية الاقتصادية من خلال توفير التمويل الكافي المجاني، لمجموعة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني للمورد البشري من خلال تأهيل أصحاب هذه المؤسسات أو المساهمة في تحسين وتكوين الكفاءات القادرة على ضمان التسيير الكفء للمؤسسات، وذلك من خلال الاهتمام بتمويل المراكز المهنية والجامعات كوسيلة للاستثمار في العنصر البشري"[1].

[1]- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 11.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في فصلنا هذا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهاما فعلا ومباشرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لاحظنا أنه رغم كثيرة المشاكل التي تعيق طريق هذه المؤسسات إلا أن الملاحظ لهذه المؤسسات يستنتج أن المستقبل لها، فهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، ولعل السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى الميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة التكوين وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.

وبما أننا مجمعون على أهمية ودور هذا النوع من المؤسسات فإنه يجب علينا وضع حلول لمشاكل هذه المؤسسات لتقوم بدورها على أكمل وجه، وفي الأخير نقول أن تطور هذه المؤسسات رهين بتطور بيئة الأعمال الخاصة بها.